

حجة فاذا ثبت الحق عنده وطلب صاحب الحق حبس غيره لم  
يجب حبسه وامره بدفع ما عليه فان امتنع حبسه في كل حين  
لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن البيع او التزيمه بعقد  
كالهرو والكفالة ولا يحبس فيها سوى ذلك اذا قال في فقير  
ان يثبت غريمه ان له مالا في حبسه شهرين او ثلثة ثم يسأل  
عنه فان لم يظهر له مال خلى سبيله ولا يجوز بينه وبين غيره  
ويحبس الرجل في ثقة زوجته ولا يحبس المهر والودين ولده الا  
اذا ائتمن الاتفاق عليه ويجوز قضاء المرات في كل شيء  
الا في الحدود والقصاص ويقبل كتاب القاض في الحق  
اذا شهدوا به عنده فان شهدوا على خصم حكم بالمشاهدة  
وكتب حكمه وان شهدوا بغير خصم الخصم لم يحكم وكتب با  
لشهادة يحكم بها الكفو اليه ولا يقبل الكتاب بالشهادة رجلين او  
جرا و امراتين ويجب ان يقر الكتاب عليهم لغير فوا مافية تم  
يخته

تختمه ويسلته اليه فاذا وصل الى القاض لم يقبله الا الخصم  
فاذا اسلمه الشهود اليه نظر اليه ختمه فاذا شهد والله كتاب فلا يقاض  
سنة الينا في مجلس حكمه وقرأ علينا وختمه فضاء القاض وقراه على الخصم  
والزيمه ما فيه ولا يقبل كتاب القاض في الحدود والقصاص وليس للقصاص  
ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك واذا فرغ من  
القاض حكمه حاله امضاه الا ان يخالف الكتاب بالسنة او الامراج  
او يكون قولا لا دليل عليه ولا يقض على غائب الا ان يحضر  
يوم مقامه واذا حكم رجلان رجل الا يحكم بينهما وترضا بحكمه  
جنا اذا كان بصفة الخالد ولا يجوز تحكيم الكافر والعبد والذمي و  
المحدود في القذف والفسق والصبية ولكل واحد من المحكمين ان  
يرجع ماله يحكم عليهما فاذا احكم لزمهما واذا فرغ حكمه الى القاض  
فوافق مزعجه امضاه وان خلافة ابطله ولا يجوز التحكيم في  
الحدود والقصاص وان حكمه في دم خطا ففض الحاك على العا